



تحديات الإصلاح الأمني في سوريا

دراسات وبحوث



تشكل عملية استعادة الاستقرار وتحقيق الأمن الهاجس الأكبر بالنسبة لدول المنطقة العربية التي عانت خلال السنوات السبعة الماضية من أزمات كبرى حولت العديد من النظم الجمهورية إلى دول فاشلة، وتحولت مع امتداد هذه الأزمات إلى مهددات للأمن الإقليمي والأمن الدولي، وخاصة في سوريا التي ارتبطت كيانها الجمهوري منذ تأسيسه عام 1932 بمعادلة إقليمية يصعب الفكك منها؛ إذ إن الأهمية الإستراتيجية لسورية تمتد إلى أقاصي الحدود السياسية للعالم العربي، وتقع على خط المحور الرئيسي لإستراتيجيات القوى الكبرى.

وقد أثبت اصطفا القوي الدولية الفاعلة إزاء الأزمة السورية إلى معسكرين متنافسين ضرورة معالجة التأثير السلبي للمهددات المحلية على الأمن الدولي، ومن ذلك: دور الجماعات خارج إطار الدول في تأجيج النزاعات الدولية، وأثر الأزمات المحلية في زعزعة الأمن الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بتنامي النزعات الانفصالية، والاحتقان الطائفي، ومشاكل الحدود.

وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين الأمن الوطني والأمن الدولي، إلا أن أغلب الدراسات الأمنية المعاصرة قد أهملت تحليل دور المهددات الداخلية في تأجيج الأزمات الدولية، وخاصة في الجمهوريات العربية الحديثة التي أفضى ضعف مؤسسات الحكم المدني فيها إلى تفشي ظاهرة الانقلابات وارتكاز الفئة الحاكمة على الأجهزة الأمنية والقوة العسكرية وليس إلى التأييد الشعبي.¹

¹ Mohammed Ayoob, *Regional Security in the Third World*, (Westview Press, Colorado, 1986), p.6.

والحقيقة هي أن عوامل ضعف هذه الكيانات لم تأت بصورة مفاجئة، بل كانت تنخر في جسد الجمهوريات العربية التي كانت تتركز على قواعد ضيقة من النخب المنتفعة، ومن أبرز هذه العوامل: ضعف البنى التحتية لهذه الدول، وعدم قدرتها على إقامة علاقات إيجابية مع مجتمعاتها، وسوء توزيع الثروة، وتفشي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وما نتج عن ذلك من توتر بين مختلف المجموعات السكانية داخل إطار المجتمع.

ويمكن القول بأن الدوافع الفعلية للحركات الشعبية العارمة منذ عام 2011 قد جاءت نتيجة تراكم الخلل المجتمعي الناتج عن انعدام التوازن بين مفهومي "الدولة" (state) و"الأمة" (nation)، حيث نشأت أغلب الدول الحديثة في الشرق على أساس صفقات بين القوى الاستعمارية، دون مراعاة لمفهوم "الدولة القومية"، ونتج عن ذلك نشوء دول "قطرية" تتعارض فيها الهوية الوطنية مع النزعات الفئوية والانعزالية لبعض المجموعات السكانية غير المنسجمة مع الهويات المصطنعة الجديدة.

ففي ظل اندراس معالم الهوية الوطنية الجامعة، وفشل القوى السياسية في التوافق على مشروع سياسي وطني؛ بدأت تشتد حدة الاستقطاب الطائفي والإثني وتتعاضد هيمنة الشبكات الراديكالية العابرة للحدود، والتي ازدهرت في ظل الدعم الأمريكي لهذه المجموعات في العراق وسوريا، مما أدى إلى اضمحلال الحكم المركزي، وظهور مشاريع التقسيم التي فتحت شهية الجماعات الفئوية الأخرى للمطالبة بالاستقلال السياسي أو الحكم الذاتي.

أما على الصعيد الإقليمي فقد كان لتفاعلات القضية الفلسطينية، والحرب الأهلية اللبنانية، والحرب الحدودية بين العراق وإيران، وحرب الخليج الثانية نتائج وخيمة، ليس على الأمن الإقليمي فحسب، بل على الأمن الدولي بصفة عامة، وكذلك الحال بالنسبة لأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي دفعت المجتمع الدولي للاعتراف بوجود مهددات أمنية جديدة تنبع من جماعات لا تتبع بالضرورة إلى دولة بعينها.

يدفعنا ذلك للتأكيد على أن حالات التدخل الخارجي في دول المنطقة العربي هي في حقيقتها عوامل: "مؤثرة" وليست عوامل "مسببة" للصراع، إذ إن الدول الكبرى لا تستطيع أن تفتعل أسباب النزاع المحلي أو الإقليمي، الناتج عن: الصراعات المجتمعية، والنزعات

الانفصالية، والخلافات الحدودية بين الدول، ولكنها سرعان ما تبادر إلى التدخل بهدف الاستفادة من هذه النزاعات لتعزيز مصالحها.²

وتعالج هذه الورقة تأثير مهددات الأمن الوطني في سوريا على الأمن الإقليمي والأمن الدولي، وذلك من خلال تقصي جذور الأزمة الراهنة في العقود الماضية، حيث اتسمت العلاقة بين دول المشرق العربي بالتوتر والصراع، مما أثر بدوره على الأمن الوطني لهذه الدول.

كما تتبّع الورقة في القسم الثاني منها تفاعلات نظم الأمن الإقليمية مع الأزمة السورية، وسعي دول الجوار لدرء مضاعفات الأزمة عنها بصور متباينة، ومن ذلك محاولة إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية للنظام السوري كرد فعل على تفشي الصراع وتمكن الميليشيات الطائفية وجماعات التطرف والغلو من إنشاء موطئ قدم لهم في البلاد.

ويتطرق القسم الأخير من الورقة إلى تحديات الإصلاح الأمني من منظورها؛ المفاهيمي والتطبيقي، وسبل إنشاء منظومة أمنية شاملة بأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية.

أولاً: ضعف بني الأمن الإقليمي وهيمنة الصراع في الفترة 1918-2011

مثلت حالة الصراع السمة الأبرز في تطور السياسي للمشرق العربي خلال القرن الماضي، فعلى إثر خروج العثمانيين من بلاد الشام أصبحت المنطقة محور تنافس بريطاني-فرنسي بين الحربين العالميتين 1918-1946.

² Benjamin Miller, *States, Nations, and the Great Powers*, (Cambridge Studies in International Relations, 2007), pp. 12-15.

وبعد إبرام عدة اتفاقيات لاقتسام مناطق النفوذ فيما بينهما³ استأثرت فرنسا بسوريا فأخضعتها لسلطتها العسكرية، وقسمتها إلى كانتونات طائفية⁴، مما أدى إلى وقوع عدة ثورات ضد سلطة الانتداب الفرنسي التي امتدت طوال الفترة 1920-1946.⁵

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال (1946) أصبحت سوريا بؤرة تنافس بين المحورين الشيوعي والرأسمالي اللذين عمداً إلى إنشاء بؤر استقطاب ونفوذ لهما داخل القوى السياسية والمؤسسات الأمنية في سوريا لترجيح كفتها في أتون الصراع الدولي للاستحواذ على المنطقة.

أما على الصعيد الإقليمي؛ فقد خاضت سوريا حربين خاسرتين مع إسرائيل (1948 و1967) ووقعت البلاد خلال الفترة 1946-1970، ضحية تنافس بين محورين: أحدهما هاشمي

³ في سنة 1916 تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو والتي نصت على اقتسام سورية والعراق من قبل بريطانيا وفرنسا، وفي سنة 1917 صدر وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي سنة 1920 تم توقيع معاهدة سيفر التي اتفقت فيها بريطانيا وفرنسا على تقسيم الإقليم إلى مناطق نفوذ، وفي العام نفسه (1920) أبرم الحلفاء معاهدة سان ريمون التي نصت على وضع سورية والعراق تحت الانتداب، بحيث تخضع سورية الشمالية (سورية ولبنان) تحت الانتداب الفرنسي، وتخضع سورية الجنوبية (الأردن وفلسطين) والعراق تحت الانتداب البريطاني، وفي عام 1921 قامت فرنسا بإدخال تعديلات على حدود معاهدة سيفر فتخلت عن فكرة الحدود الطبيعية الفاصلة بين سورية وتركيا وجعلت من سكة حديد قطار الشرق السريع خطأً لرسم الحدود بين البلدين، وفي سنة 1922 اتفقت بريطانيا مع فرنسا على ترسيم الحدود بين سورية وفلسطين، فتم إلحاق الشريط المحاذي للنصف الجنوبي من ساحل طبرية الشرقي في فلسطين، وتركت عشرة أمتار لتفصل بين الحدود السورية وفلسطين، فتم إلحاق الشريط المحاذي للنصف الجنوبي من ساحل طبرية الشرقي في توفير كامل المياه للكيان اليهودي المرتقب، وفي شهر يونيو 1939، قامت فرنسا بسلخ لواء الاسكندرون عن سورية في اتفاقية فرنسية-تركية كان الهدف منها كسب الأتراك لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

⁴ بعد إنشاء دولة لبنان الكبير في غرة سبتمبر سنة 1920، تم الإعلان عن دولة حلب (8 سبتمبر 1920)، ودولة العلويين (23 سبتمبر 1920)، ودولة جبل الدروز (20 أبريل 1921)، ودولة دمشق: التي اتخذت من العاصمة اسماً لها. ومارست السلطة الفرنسية حكماً مستقلاً لإقليم الجزيرة، وحافظ سنجق الاسكندرون على استقلاله المالي والإدارية حتى ضمه لتركيا سنة 1939، كما فشل مشروع الدولة الأرمنية التي كان من المفترض أن تشمل: اسكندرون وأنطاكية وعينتاب ومرعش وأورفا وأدنة، وذلك بسبب التقدم العسكري التركي في تلك المناطق.

⁵ من هذه الثورات على سبيل المثال: ثورة إبراهيم هنانو (1919-1921) التي قاومت الوجود الفرنسي في المناطق الشمالية، وثورته إبراهيم الحديدي في حوران (1920) وثورته صالح العلي في جبال العلويين (1921)، وثورته الدنادشة في تلكلخ، وثورته حماة بقيادة فوزي القاوقجي وشاركت فيها عوائل الكيلاني والعظم والبارودي، وغيرها من الأسر الحموية، وكذلك ثورة حمص التي تزعمها دلال وراغب النشيواتي، ووقعت ثورات شبيهة في الجزيرة والفرات، كما شملت ثورة إبراهيم هنانو إدلب وكفر تخاريم وجسر الشغور وحارم وأنطاكية، وكان من قادة هذه الثورة الشيخ يوسف السعدون والشيخ رضا الرفاعي وخبرو القصاب وغيرهم، وأعقبها الثورة السورية الكبرى يوليو 1925-يونيو 1927 والتي شملت سائر أنحاء القطر السوري. وقد تكبد الجيش الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح حيث صرح الجنرال المفوض ساراي بأن سوريا قد شهدت خمسة وثلاثين ثورة دفن فيها من الجيش الفرنسي خمسة آلاف جندي.

محوره العراق والأردن، والآخرون تقوده السعودية ومصر، الأمر الذي تسبب بوقوع انقلابات وانقلابات مضادة أودت بمؤسسات الحكم المدني، وعززت الحكم العسكري الشمولي.⁶

وتضاعفت وتيرة الصراع في عهد حافظ الأسد 1970-2000، حيث خاضت البلاد حرباً مع إسرائيل (1973)، وتدخلت عسكرياً في الأزمات اللبنانية والفلسطينية والخليجية، وتورطت قواته في حملة قمع على الصعيد المحلي خلال الفترة 1979-1982 أسفرت عن مقتل واعتقال واغتيال ونفي مئات الآلاف من المواطنين.⁷

وفي غضون تلك الفترة تبنى الأسد إستراتيجية أمنية تقوم على استبدال مفهوم "التوازن الإستراتيجي" بسياسة "الردع الإستراتيجي" المتمثلة بحيازة تقنيات تصنيع المنظومات الصاروخية وتطوير ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن تعزيز أدوات الحروب "اللامتاثلة" التي لا تقوم على الجيوش النظامية، بل تعتمد على الميليشيات الطائفية والجماعات شبه العسكرية ذات الطابع الطائفي-العشائري،

⁶ شهدت سوريا في الإحدى وعشرين سنة الممتدة ما بين عامي 1949 و1970، واحداً وعشرين انقلاباً وحركة تمرد وعصيان قام بها الجيش، وهي: انقلاب حسني الزعيم (مارس 1949)، انقلاب سامي الحناوي (أغسطس 1949)، انقلاب أديب الشيشكلي الأول (ديسمبر 1949)، انقلاب أديب الشيشكلي الثاني (نوفمبر 1951)، الانقلاب ضد الشيشكلي (فبراير 1954)، محاولة انقلاب غسان جديد ومحمد معروف (أغسطس 1957)، عصيان الضباط البعثيين (مارس 1957)، المحاولة الانقلابية بتخطيط من الحسيني والشيشكلي (أغسطس 1957)، انقلاب الانفصال (سبتمبر 1961)، المحاولة الانقلابية الثانية في عهد الانفصال بقيادة النحلاوي (مارس 1962)، عصيان المدن الشمالية (مارس 1962)، عصيان حلب (أبريل 1962)، محاولة انقلاب مجموعة الانفصال (يناير 1963)، انقلاب البعثيين والناصرين (مارس 1963)، عصيان الضباط البعثيين (أبريل 1963)، انقلاب مجموعة زياد الحريري (يونيو 1963)، محاولة انقلاب الناصريين (يوليو 1963)، انقلاب صلاح جديد (فبراير 1966)، محاولة انقلاب الضباط الدرزي بقيادة فهد الشاعر (أغسطس 1966)، محاولة انقلاب سليم حاطوم (سبتمبر 1966)، انقلاب حافظ أسد (نوفمبر 1970).

⁷ ارتكبت هذه القوات سلسلة مجازر جماعية في مدينة حماة خلال الفترة (فبراير 1979-مارس 1980)، وكذلك في جسر الشغور (مارس 1980)، وتدمر (يونيو 1980)، وحلب خلال الفترة (يوليو-أغسطس 1980)، ودمشق (أغسطس 1980)، وحماة (فبراير 1982). كما طالت حملات الاغتيال الخارجي عدداً من الشخصيات السياسية اللبنانية والفلسطينية والسورية المعارضة للنظام السوري، ومن أبرز ضحاياها: كمال جنبلاط (مارس 1977)، صلاح الدين البيطار (يوليو 1980)، الصحفي اللبناني رياض طه (يوليو 1980)، الصحفي اللبناني سليم اللوزي (مارس 1980)، الزعيم اللبناني موسى شبيب (يوليو 1980)، الزعيم البعثي علي الزين (يوليو 1980)، الأستاذ عبد الوهاب البكري في عمان (يوليو 1980)، بنان الطنطاوي التي قتل في محاولة لاغتيال زوجها الأستاذ عصام العطار في ألمانيا (مارس 1981)، نزار الصباغ في الذي اغتيل في إسبانيا (نوفمبر 1981)، العميد سعد صايل قائد فلسطيني في البقاع (سبتمبر 1982)، كما تم اختطاف المحامي السوري في قبرص نعمان قواف واقتيد إلى دمشق في فبراير 1982، وتم تفجير مبنى مجلة الوطن العربي في باريس في شهر أبريل 1982.

وما إن تولى بشار الأسد الأسد عام 2000، حتى بدأت المنظومة التي أنشأها والده بالتفكك، وذلك نتيجة فشل الرئيس الجديد في المحافظة على التوازنات الإقليمية الدقيقة التي أنشأها حافظ الأسد، فتعرضت السياسة الخارجية لعدة نكسات أبرزها: فقدان السيطرة على القضية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو، وغياب الشارع الكردي شمال البلاد بعد تسليم أوجلان (1999)،⁸ والتوتر مع الحدود العراقية إثر الغزو الأمريكي (2003)، وإرغام القوات السورية على مغادرة لبنان بعد مقتل الحريري (2005)، وتعميق عزلة سوريا عن محيطها العربي نتيجة إمعان بشار في دعم مشروع التوسع الإيراني، بحيث أصبحت دمشق قاعدة ارتكاز للخلايا الطائفية الإقليمية، وذلك بالتزامن مع ظهور تركيا، ورغبتها في ممارسة دور إقليمي أكثر فاعلية.

ونتيجة عن تلك الإخفاقات اندلاع الصراع داخل المؤسسات الأمنية، ما أدى إلى تصفية وانشقاق عدد من القادة الأمنيين والعسكريين.⁹

ونتيجة لاستعانة بشار الأسد بالقوى الخارجية لقمع الثورة الشعبية خلال سنوات الثورة 2011-2017؛ فقد تحولت البلاد إلى ساحة للتدخل العسكري الروسي والإيراني والتركي، وقوى التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، وانتشار الميليشيات الإثنية والطائفية والعشائرية، وتحول الكيان السوري إلى دولة فاشلة.

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز؛ يمكن القول أن دول المشرق العربي (وسوريا بصفة خاصة) لم تتمتع بالاستقرار السياسي أو الأمني منذ خروج العثمانيين عام 1918، وذلك نتيجة تغليب العنف المسلح على الدبلوماسية في حسم النزاعات، وهيمنة العصبويات الهامشية على الهوية الوطنية، وتفشي صراعات الاستقطاب الدولي بين بريطانيا وفرنسا في

⁸ تم توقيع اتفاق أوسلو وتسليم أوجلان في عهد حافظ الأسد، لكن الآثار الناتجة عن هذين الحدثين المهمين بدت أكثر وضوحاً في عهد بشار.

⁹ تم في شهر فبراير 2002 إحالة مجموعة من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد ضمن سياسة تهدف إلى إحداث تغييرات واسعة في المخابرات، ومن أبرزهم رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء حسن خليل إلى التقاعد ليحل محله صهر الرئيس اللواء آصف شوكت، واللواء علي حوري الذي أحيل إلى التقاعد ليحل محله اللواء العلوي علي حمود في رئاسة الأمن العام، وكذلك رئيس المخابرات الجوية اللواء إبراهيم حويجة واللواء ناصيف الذي كان من أبرز مسؤولي جهاز الأمن العام ثم عين مستشاراً للرئيس بعد تقاعده. وفي شهر يونيو 2004 أجريت حركة تصفيات واسعة النطاق داخل القوات المسلحة طالبت حوالي 40 بالمائة من ضباط القيادة في دمشق، وبالأخص قيادة سلاح الجو التي سرح ضباطها بالكامل وتم استبدالهم بعناصر جديدة من الدائرة المقربة من بشار الأسد.

مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وبين المحورين الشيوعي والرأسمالي في مرحلة الحرب الباردة، مما ضاعف حالة الفوضى وفوت على دول المنطقة فرص تشكيل منظومة أمن إقليمي مشترك.

ولم تختلف الأوضاع في الداخل السوري عن المشهد المضطرب في العراق ولبنان وفلسطين خلال الفترة نفسها، حيث خاضت دول المنطقة معارك إقليمية، وصراعات طائفية، وحروب أهلية، وهيمنت على معظمها نظم عسكرية انقلابية، وسادت التوترات الحدودية فيما بينها، الأمر الذي منعها من صياغة مبادئ مشتركة وتعريفات متقاربة للأمن والاستقرار، وأفقدتها الثقة فيما بينها، ودفعها لانتهاك سيادة واستقلال بعضها، وفوت عليها فرص توفير الاستقرار الداخلي وتعزيز الأمن الوطني، وجعلها عرضة للتدخل الخارجي.

ثانياً: تحرك الاستخبارات الإقليمية والدولية لدرء المخاطر الأمنية في سوريا خلال الفترة 2011-2017

ساهمت سنوات الثورة السورية 2011-2017 في تعزيز حالة عدم الاستقرار الإقليمي، حيث أذكت حركة الهجرة واللجوء، وانسياب الحدود، وتدهور أمن المعابر والطرق، وعرقلة حركة التبادل التجاري، المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار.

وتحولت المنطقة في هذه الأثناء إلى بؤرة استقطاب لجماعات الإرهاب الدولي، وانتشار الجماعات المسلحة وشبه العسكرية والميليشيات العابرة للحدود، وتفشي الاحتقان الطائفي الذي أثر بدوره على العلاقات المجتمعية في دول الجوار.

كما أسهمت الأزمة في تقليص موارد المياه ومصادر الطاقة، وتنامي الخسائر الاقتصادية، وتزايد النزعات الانفصالية لدى بعض المجموعات السكانية المنتشرة عبر الحدود، فضلاً عن المشاكل الناتجة عن انتشار الأسلحة الإستراتيجية والقواعد العسكرية الخارجية، ونشر المنظومات الصاروخية وأسلحة الردع، وتنامي مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. الأمر الذي دفع دول المنطقة لإعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية، والعمل على تشكيل منظومات أمن إقليمي تدرء عنها المخاطر المشتركة الناتجة عن الأزمة السورية، - ففي شهر نوفمبر 2016 دشن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عملية إعادة هيكلة شاملة

لجهاز الأمن الوطني وذلك بهدف تعزيز قدرات الجهاز عقب فشل المحاولة الانقلابية في يوليو 2016، ولتعزيز قدرة البلاد على مواجهة التحديات الكبرى التي مثلها تنامي الأزمة السورية، وفي لبنان بادر الرئيس ميشيل عون إلى تبني عملية إعادة تشكيل لأجهزة الأمن اللبنانية مستفيداً من مجموعة عطاءات سخية قدمها الاتحاد الأوروبي في شهر مارس 2017، وفي الأردن دشن الملك عبدالله الثاني (يناير 2017) مشروعاً لإصلاح أجهزة الاستخبارات والأمن الأردنية بهدف تعزيز قدرتها على محاربة الإرهاب، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية.

أما على صعيد منظومات الأمن المشترك؛ فقد عززت موسكو علاقاتها الاستخباراتية مع حلفائها الإيرانيين، وزودتهم بالمعلومات الأمنية والاستخباراتية والأجهزة والتقنيات المتطورة. وانضم جهاز الأمن الوطني التركي إلى هذا المنظومة، حيث شكلت معارضة المد الكردي نقطة التقاء تركي-إيراني في مجال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف فيما يتعلق بالملف السوري.

وفي مواجهة المنظومة الاستخباراتية الروسية-الإيرانية-التركية النشطة؛ عززت تل أبيب تحالفاتها الإقليمية والدولية لمواجهة المهددات الجديدة المتمثلة في سيطرة إيران على نقط كركوك وقدرتها على حرمان إسرائيل من موارد النفط، بالإضافة إلى تمكين النظام من السيطرة على البوكمال حيث عبرت الميليشيات الشيعية الموالية لإيران مدينة القائم بالعراق وانتشرت في سوريا، معززة محور: طهران-بغداد-دمشق-بيروت في مواجهتها. وعملت المنظومة الأمنية الأوروبية على عدة أصعدة في الساحة السورية، حيث تم اعتماد خطط لمحاربة الإرهاب في سوريا والعراق عبر تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية وجمع الأدلة، وتعزيز دور شركات الإنترنت في التصدي لنشر المواد المتطرفة على الشبكة العنكبوتية.

وأدى ازدحام المنظومات الاستخباراتية في سوريا إلى اندلاع صراعات متعددة الاتجاهات؛ حيث قامت وكالات الاستخبارات الأمريكية بتعزيز قدراتها في مراقبة المؤسسات الروسية وبرامج مكافحة الإرهاب المتعلقة بها، فيما وُصف بأنه أكبر نشاط تجسسي أمريكي ضد روسيا منذ الحرب الباردة.

وعملت الاستخبارات الروسية (GRU) على برنامج رديف، يسعى إلى تعزيز قدراتها في مكافحة التجسس والعمليات الأمريكية، حيث يسود الاعتقاد لدى الاستخبارات الروسية

أن مقتل العديد من ضباطها وعلى رأسهم قائد اللواء الخامس الفريق فاليري أسابوف (24 سبتمبر 2017)، قد نتج عن قيام الولايات المتحدة بتسريب إحداثيات موقع الجنرال لتنظيم "داعش"، فيما تم الكشف عن وجود جهاز استخبارات تابع لتنظيم "داعش" يعمل على زرع خلايا نائمة في مختلف الدول الآسيوية والأوروبية، وقد نجح هذا الجهاز بالفعل في توظيف المئات من أتباعه في تلك الدول.

ثالثاً: محاولات ملء الفراغ الأمني داخلياً من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية للنظام 2016-2017

شهد منتصف عام 2016 تحولاً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة إزاء النظام؛ حيث تشكلت قناعة لدى الرئيس السابق باراك أوباما بضرورة بضرورة توثيق التعاون مع روسيا لحل الأزمة السورية، حتى ولو أدى ذلك إلى فتح قناة اتصال مع نظام الأسد.

ففي شهر يوليو من العام المنصرم أوعز أوباما إلى المبعوث الخاص الأمريكي في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بريت مكغورك، بفتح خط تفاوضي خلفي مع الدائرة المقربة لأسد، ونتج عن ذلك إجراء اتصالات مباشرة مع وزير الخارجية وليد المعلم ورئيس مكتب الأمن القومي اللواء علي مملوك بشأن سبل التنسيق لضرب أهداف مشتركة ضد "داعش" و"جبهة النصرة".

في هذه الأثناء؛ قامت الحكومة الإيطالية بدور أساسي في إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية للنظام في أوروبا، حيث زار رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء محمد ديب زيتون روما، برفقة نائبه غسان خليل، وتم التداول بشأن فرص تبادل المعلومات الاستخباراتية حول "الجماعات الإرهابية" مقابل تطبيع العلاقات بين روما ودمشق. وفي أعقاب ذلك اللقاء قام رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الإيطالي (Agenzia Informazioni e Sicurezza Esterna) ألبرتو مانيناتي بزيارة سرية إلى دمشق لمناقشة سبل تعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

أما على الصعيد الإقليمي فقد تكثرت جهود الاستخبارات السورية لفك العزلة عن نفسها بالنجاح في شهر فبراير 2017؛ حيث تم فتح قناة تواصل مع الأردن عن طريق اللواء علي

مملوك الذي زار عمان عدة مرات لمناقشة سبل التنسيق في محاربة الجماعات المتطرفة في المناطق الحدودية.

وأكد موقع "إنتلجنس أون لاين" (22 فبراير 2017) قيام جهات استخباراتية أردنية من العيار الثقيل بإعادة التواصل مع النظام السوري عبر وساطة روسية، وذلك تلبية لرغبة الملك عبدالله الثاني في إنشاء روابط جديدة مع دمشق لتنسيق المعارك ضد تنظيم "داعش"، الأمر الذي باركته الإدارة الأمريكية وحثت عليه.

وتلقت العلاقة الأمنية بين القاهرة ودمشق دفعة كبيرة عبر زيارة قام بها وفد عسكري مصري من الجيش المصري الثاني لقاعدة "حميميم"، حيث عقد الضباط المصريون مع نظرائهم الروس سلسلة اجتماعات. وتم على إثر ذلك إيفاد خبراء عسكريين مصريين إلى سوريا، وتقديم مساعدات عسكرية للنظام، وذلك وفق اتفاق أبرمه اللواء علي مملوك مع اللواء خالد فوزي رئيس جهاز المخابرات نائب رئيس جهاز الأمن القومي في مصر.

وشهد موقف أنقرة تغيراً إزاء الموقف من دمشق؛ حيث أبدت تركيا تفضيلها سيطرة قوات النظام على المناطق المتنازع عليها شمال سوريا بدلاً من قوات سوريا الديمقراطية، واستغلت موسكو تنامي الخلافات الأمريكية-التركية حول الملف الكردي لإقناع أردوغان بأن استمرار تركيا في التشدد مع النظام سيدفع ببيشار الأسد إلى منح حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب منطقة حكم ذاتي على الحدود التركية، خاصة وأن واشنطن تعمل على المشروع نفسه، مما يتطلب تعاوناً بين موسكو وأنقرة ودمشق للحد من الطموحات الكردية.

في هذه الأثناء تبنت إدارة ترامب مقاربة جديدة للتعامل مع الأزمة السورية من خلال استمالة الروس لصفقة تقضي بتقسيم شرقي سوريا إلى منطقتي نفوذ عسكري بين واشنطن وموسكو، حيث أكدت صحيفة "واشنطن بوست" أن سيطرة النظام على مدينة تدمر تمت بمساعدة سلاح الجو الأمريكي، وذلك في مقابل موافقة روسيا على تسليم الوحدات الكردية المدعومة أمريكياً الرقة ومحيطها.

كما سارت الاستخبارات الأوروبية على النسق نفسه في تعزيز العلاقات مع الأجهزة الأمنية بدمشق، حيث أكد تقرير نشره موقع "إنتلجنس أون لاين" أن أجهزة الاستخبارات الألمانية (BND) والإيطالية (AISE) والتشيكية (UZSI) قد نسقت مع استخبارات النظام عمليات فك شفرات تنظيم "داعش" ومعرفة شبكاته الفاعلة، وتم عقد لقاءات مكثفة بين أجهزة استخبارات هذه الدول مع اللواء علي مملوك والعناصر التابعة له. وأكد الموقع أن رئيس جهاز الاستخبارات الإيطالية (AISE) ألبرتو مانينتي يقيم اتصالات مباشرة مع استخبارات النظام بالتعاون مع رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللبناني عباس إبراهيم.

ويمكن ملاحظة سطوع نجم رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك في الفترة يونيو 2016-نوفمبر 2017، حيث لعب دوراً أساسياً في المفاوضات الروسية-الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2016، وتم استدعاؤه عدة مرات إلى موسكو للتشاور بشأن التحضيرات التي كان الكرملين يعدها للإعلان عن الاتفاقية التي تم إبرامها بين كيري ولافروف، وعقد في هذه الأثناء اجتماعات مكثفة مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ومع مسؤولين من جهاز الاستخبارات الروسي (GRU).

وفي الوقت نفسه؛ نشط مملوك في دبلوماسية "استخباراتية" مكثفة مع كل من: السعودية، وإيران، وتركيا، والأردن، ومصر، مستفيداً من علاقاته المميزة مع رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية ميخائيل فرادكوف ورئيس الجهاز السابق نيكولاي باتروشيف، اللذان دفعا دول المنطقة للتعامل معه، وتحديثاً في عدة مناسبات عن إمكانية توليه "منصباً رفيعاً" في المرحلة الانتقالية.

وكان موقع "إنتلجنس أون لاين" قد تحدث عن رغبة موسكو في تعيين اللواء علي مملوك رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية بسوريا، حيث طُرح اسمه من قبل المسؤولين الروس أثناء مفاوضات فيينا في شهر نوفمبر 2016.

وأكدت مجلة "فورين بوليسي" أن مملوك هو الذي أشرف على إعادة الاتصالات الأمنية مع جهاز الأمن الوطني التركي (MIT)، كما قام بدور محوري في ترتيب الملفات الخارجية مع واشنطن وموسكو وطهران، بهدف التوصل إلى اتفاقية يمكن أن يعين بموجبها رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية.

جدير بالذكر أن عملية تلميع اللواء علي مملوك لا تقتصر على موسكو فحسب؛ بل قامت واشنطن وبعض حلفائها بالدور نفسه، وذلك من خلال المبعوث الأمريكي الخاص في التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، بریت ماكغورك الذي فتح خطأً تفاوضياً خلفياً مع علي مملوك، ودعم موقفه في الأروقة الاستخباراتية الأوروبية.

وفي تعزيز لهذا الاتجاه من قبل إدارة ترامب؛ نقلت وكالة "رويترز" (4 نوفمبر 2017) عن مصدر بارز في دمشق قوله إن مسؤولاً أمريكياً كبيراً التقى مع رئيس جهاز أمن النظام السوري في دمشق هذا الأسبوع، وذلك في أرفع زيارة إلى سوريا يقوم بها مسؤول أمريكي منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011. ووفقاً للوكالة فإن المسؤول الأمريكي وصل إلى دمشق عبر لبنان، ولم يذكر المسؤول المقرب من دمشق في المنطقة اسم المسؤول الأمريكي الذي التقى مع رئيس جهاز الأمن الوطني اللواء علي مملوك.

رابعاً: تحديات الإصلاح الأمني ومعالم صياغة رؤية إستراتيجية للمرحلة المقبلة

تزامنت عملية فتح قنوات التواصل مع جهاز "الأمن الوطني" التابع للنظام، وتلميع رئيسه اللواء علي مملوك مع صدور تقارير متشائمة بشأن القدرات الأمنية لدى فصائل المعارضة وقدرتها على الاستمرار، حيث تحدثت تقارير بعض الأجهزة الاستخباراتية (ديسمبر 2016) عن تضاؤل فرص استمرار فصائل المعارضة بصورتها الحالية في ظل اندلاع الخلافات بينها، وتغلغل عناصر القاعدة وتنظيم الدولة في صفوفها، وفشل محاولات دمجها في كيانات موحدة.

وعلى إثر تلك التقارير بدأ الدعم الذي كانت تقدمه القوى الخارجية لفصائل المعارضة في التضاؤل، وذلك بالتزامن مع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة وتبنيها سياسة بديلة تهدف إلى الإمعان في إضعاف الفصائل والتماهي مع التوجهات الروسية، إلى أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في شهر يوليو 2017 وقف البرنامج الأمريكي لمساعدة فصائل المعارضة السورية مبرراً ذلك بأن البرنامج "ضخم وخطير وغير فعال"، وذلك في مقابل تبني برنامج ضخم لدعم وتسليح وتدريب وحدات حماية الشعب الكردية التي تشكل القوة الأساسية لقوات سوريا الديمقراطية.

وتشكلت في غضون تلك الفترة قناعات إقليمية وغربية بضرورة الاعتماد على المؤسسات الأمنية للنظام في مواجهة الجماعات الإرهابية وإعادة ضبط الأمور الأمنية في سوريا خلال المرحلة الانتقالية، خاصة وأن هذه المؤسسات قد بقيت محافظة على تماسكها طوال سنوات الثورة، وتمتلك رصيماً من الخبرة والكوادر الأمنية، وذلك بخلاف قوى المعارضة التي لم تُبدِ وعياً أمنياً بمخاطر امتداد الأزمة على دول الجوار، وسمح بعض قياداتها لجماعات الغلو بالتوسع في مناطق نفوذها والتغلغل في صفوفها، وانطلقت أغلب تحركاتها من ردود أفعال آنية تفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية، وضرورات إنشاء مؤسسات أمنية رديفة كعنصر توازن يمكن الاعتماد عليه لدى قوى الثورة والمعارضة.

وساعدت الخلافات البيئية، والاختلال الداخلي، وتحالفات بعض الفصائل مع جماعات الغلو، وتغلغل الفكر الأممي الرفض لشرعية الدول والاعتراف بحدودها في استعداد دول الجوار وتقليص فرصها في الحصول على الدعم الخارجي أو المساهمة في صياغة منظومة أمن إقليمي بديل.

ولتجاوز هذه المعضلة يتعين على قوى الثورة والمعارضة تبني رؤية أمنية شاملة تقوم على الأسس التالية:

1- التركيز على معالجة الإخفاقات الأمنية للنظام خلال العقود الخمسة الماضية

يتعين التركيز معالجة أسباب الفشل الأمني للنظام، خاصة في مرحلة بشار الأسد، والعمل على استعادة الأمن والاستقرار في سوريا من خلال البدء بإصلاح التشوهات الأمنية للنظام، والمتمثلة في تحول مؤسسات الأمن إلى أجهزة للقمع، ونشر مئات الآلاف من منسوبي هذه المؤسسات القمعية في سائر مؤسسات الدولة والمجتمع والمناشط العامة، ودفعتهم للإمساك بالمفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

كما يتوجب إلقاء الضوء على فشل النظام في تحقيق الأمن من خلال تبني سياسات القمع، وولوج كبار ضباط المؤسساتين: الأمنية والعسكرية في الفساد، وفقدان بشار الأسد السيطرة

على هذه الأجهزة التي اشتبكت فيما بينها مما أدى إلى وقوع سلسلة اغتيايات أودت بحياة عدد من الضباط، واستنزفت مقدرات البلاد، ومنعت البلاد من فرص الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكان لدورها السلبي الأثر الأكبر في التسبب باندلاع الثورة، حيث ارتفع معدل الفقر من: 11,5 بالمائة عام 2000 إلى 34,3 بالمائة عام 2011، وصنفت في سوريا في هذا العام بالمركز 97 عالمياً من حيث جودة الحياة، والمركز 111 لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وانحدرت إلى المركز 154 من حيث احترام حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الدراسات المهمة التي صدرت حول إصلاح المؤسسات الأمنية خلال سنوات الثورة¹⁰ إلا إنه من الضروري أن لا يقتصر التركيز على معالجة القضايا الإجرائية والمطالبة بتقليص المؤسسة الأمنية، بل يتعين مناقشة سبل صياغة منظومة أمنية شاملة تستجيب لتحديات المرحلة، والحث على تعزيزها بالخبرة والكفاءات، بحيث يتم تصحيح المسار الأمني ومعالجة الإخفاقات الكبرى التي وقع فيها النظام، والتي عادت بعواقب وخيمة على السوريين وعلى دول الجوار وعلى المجتمع الدولي.

ولذلك فإنه لا بد من التداعي إلى صياغة رؤية أمنية متكاملة تشمل المجالات: الوطنية، والإقليمية، والدولية، وتبني مفاهيم إصلاح المؤسسة الأمنية من منطلقات احترامية، وتنتقل في الوقت نفسه حالة الإخفاق التي وقعت فيها مؤسسات النظام التي تحولت لمؤسسات قمع، إلى التأسيس لمفاهيم "الأمن الإنساني" و"أمن الأمة"، بديلاً عن سياسة النظام في قصر المنظومة الأمنية بسوريا على مفهوم "أمن الدولة" المتنافي بالكلية مع أمن "المجتمع".

ويتعين بذل جهد رديف لمعالجة نزوع النظام إلى عسكرة الأمن والعمل من خلال منظومة كلاسيكية تعود إلى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، والتنبيه إلى مخاطر حصر

¹⁰ من أبرز هذه الدراسات: "خطة التحول الديمقراطي في سورية" الصادرة عن بيت الخبرة في المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية 2013، ومبحث "إصلاح القطاع الأمني" الصادر عن مشروع اليوم التالي 2013، ودراسة يزيد صايغ بعنوان: "معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية" الصادر عن مركز كارينغي للشرق الأوسط في مارس 2016، ودراسة معن طلاع التي نشرها مركز عمران بعنوان: "الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنوي والوظيفي"، يوليو 2016.

التنسيب في هذه المؤسسات على أبناء الأقلية العلوية ومنع سائر فئات المجتمع من الانتساب لهذه الأجهزة الحيوية.

2- تحديد مهددات الأمن الوطني وتقاطعاتها مع الأمن الإقليمي والأمن الدولي

يجب أن تقوم جهود إعادة البناء الأمني لسوريا على أساس علمي شامل يتناسب مع عمق الأزمة وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي، وليس كردود أفعال ترغب في تقليص الدور الأمني للنظام دون النظر إلى الفراغ الذي يمكن أن ينتج عن عدم تشكل نظرية أمنية ناضجة تشمل جميع المهددات.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المخاطر التي تهدد الجمهوريات المتداعية، وسوريا بصورة خاصة، تأتي من الداخل أكثر من الخارج، وتكون في الغالب ناتجة عن التشوه الذي طرأ في المراحل المبكرة للنشوء، ومن أبرز هذه المهددات: غياب أدوات الشرعية السياسية، وضعف الهوية الوطنية، وهيمنة الهويات الفرعية، ومشاكل الحدود، وتوتر علاقة السلطة بالمجتمع، وهيمنة المؤسسات الأمنية على الحكم المدني، وممارسة التمييز، وتنامي الاحتقان الطائفي، وانعدام فرص التنمية، وتفشي الفساد المالي والإداري، وضيق دائرة النخب الحاكمة، ونزوعها إلى الاستئثار بالسلطة وقمع الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان.

ولا يمكن معالجة هذه التشوهات الوراثة في البنى التحتية للجمهوريات العربية إلا من خلال إنشاء منظومة أمن إقليمية تعالج المسببات الرئيسية الثلاثة للصراعات بين الدول، وهي:

1- الأرض: والمتمثلة في صراعات التوسع والنفوذ والنزعات الانفصالية ومشاكل الحدود.

2- الدولة: ما تمثله الدولة الضعيفة والدولة الفاشلة والدولة منقوصة السيادة والدولة غير المنسجمة مع مواطنيها من مخاطر وتجربة من أزمات على الإقليم برمته.

3- الهوية: حيث تلجأ الإثنيات والقوميات والمذاهب والمجموعات السكانية للبحث عن عصبويات بديلة تحمي نفسها من بطش الدولة التي تحولت إلى مؤسسة للقمع، وتمردتها صورة تثير المتاعب على المستوى الإقليمي.

3- صياغة إستراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن الوطني

وذلك من خلال تبني مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" "SSR" (security sector reform) والذي يعنى بإعادة بناء القطاع الأمني في الدول التي فشل فيها القطاع الأمني في توفير الأمن للدولة وشعبها بشكل فعال، وأصبحت مؤسساته مصدراً لتهديد الأمن بسبب القمع والممارسات التمييزية والمسيئة.

وتشمل عملية الإصلاح: تحسين مستوى خدمات الأمان وتحقيق العدالة الفعالة والقوية عبر إنشاء (أو إعادة هيكلة) مؤسسات أمنية يمكن محاسبتها، وتشمل: القوات المسلحة، وأجهزة الأمن، والاستخبارات، والشرطة، والمؤسسات المسؤولة عن خدمات الجمارك، ومؤسسات العدالة، والمؤسسات العقابية، والمؤسسات التي تلعب دوراً في صياغة السياسات الأمنية، مثل الوزارات والبرلمانات ودواوين المظالم ولجان حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على توفير الأمن، وخدمات العدالة، وإنشاء المؤسسات التمثيلية، وتعزيز الإشراف والمحاسبة، ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان، ومن أبرز أدواتها:

- إصلاح المؤسسة العسكرية
- إصلاح الشرطة
- إصلاح الاستخبارات
- إصلاح نظام العدالة
- إصلاح النظام الجنائي
- تعزيز الإدارة المدنية والمحاسبة من خلال تقوية إشراف البرلمان والمجتمع المدني على القطاع الأمني.
- نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR)¹¹ للمقاتلين السابقين

¹¹ disarmament, demobilization and reintegration

- مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW)¹²
- تحقيق العدالة الانتقالية
- تعزيز سيادة القانون
- إزالة الألغام
- مكافحة الإتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات

4- الموازنة بين منظومات الأمن الوطني والأمن الإقليمي

تحقيق الموازنة بين الأمن الوطني من جهة، والأمن الإقليمي من جهة ثانية، وذلك من خلال إنشاء بيئة داخلية آمنة ومستقرة تتيح لكل دولة مجال تحقيق متطلباتها الأمنية وتطوير اقتصادها الوطني وتنمية مجتمعاتها دون تدخل خارجي ودون أن تمثل أوضاعها المحلية مخاطر على جيرانها.

ويتطلب ذلك إنشاء منظومة أمن وطني تقوم على ثلاثة مفاهيم رئيسة هي:

- السلطة
- الإدارة
- القانون

وذلك بالتزامن مع إقامة علاقات مستقرة بين الدول الأطراف تتيح لكل دول داخل المنظومة تسخير طاقاتها ومواردها لتحسين حياة مواطنيها بدلاً من هدر الطاقات في مواجهة المهددات لكل دولة على حدة، وبطريقة إيجابية تعود على سائر الأطراف بمكاسب متساوية دون أن يتضرر منها أحد، وذلك من خلال الموازنة بين ثلاث عوامل هي:

- القوة
- إدارة الصراع

¹² Small Arms and Light Weapons

- سياسات الاحتواء

ولا يمكن تحقيق هذه المنظومة إلا من خلال معالجة المهددات المشتركة بسبل المعالجة الأمنية (securitization) وليس من خلال المعالجة العسكرية (militarization)، ففي السابق كان التحالف العسكري بين دولتين يمثل أفضل صورة للتقارب والتنسيق الأمني بين الدولتين، لكن الصورة تغيرت اليوم بحيث أصبحت التحالفات الأمنية أكثر أهمية من التحالفات العسكرية، حيث بات من المسلم به في النظريات الأمنية الحديثة أن التحالفات العسكرية لا تحمي الدول من المهددات المحلية أو المهددات الإقليمية، مما يوجب عليها بذل اهتمام أكبر بصياغة منظومات إقليمية تقوم على مفهوم الأمن بدل العسكرية كوسيلة لتعزيز الأمن الوطني والأمن الإقليمي على حد سواء.

5- تحديد النموذج المناسب لإنشاء نظام أمني متكامل (security model)

ويتطلب ذلك تحقيق شراكة أمنية مع المحيط الإقليمي لتعزيز الأمن الوطني، وذلك من خلال التوصل إلى تفاهات واتفقيات في مجالات: التجارة، والتكنولوجيا، والخدمات، والاتصالات، وتعزيز التواصل والتقارب، وتفعيل أدوات الاحتواء لمنع وقوع صراعات.

ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من التعامل مع المهددات الوطنية المشتركة بين الدول من منظور تعاون إقليمي، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل: النزعات الانفصالية، وصراع الهويات، وسياسات التهجير القسري، والتمييز العرقي والطائفي، ومشاكل الهجرة واللجوء والنزوح، وانسياب الحدود، وتدهور أمن المعابر والطرق، وانتشار الجماعات المسلحة وشبه العسكرية والميليشيات العابرة للحدود، وتنامي الاحتقان الطائفي وتأثيره على دول الجوار، وتضاؤل موارد المياه ومصادر الطاقة، وتعرقل حركة التبادل التجاري، وتزايد الخسائر الاقتصادية، وتنامي النزعات الانفصالية وعسكرتها، وانتشار الأسلحة الإستراتيجية والقواعد العسكرية الخارجية والمنظومات الصاروخية وأسلحة الردع الإستراتيجي، ومخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولتحقيق ذلك فإنه يتعين التوصل إلى تعريفات وتطبيقات أمنية مشتركة على المستوى الإقليمي والدولي، وهي عملية يطلق عليها (denationalization)، بحيث لا يتم التعامل

مع المهتدات ذات الطابع المشترك من منظور محلي فحسب، بل من خلال نظريات الاعتماد المتبادل بين الدول وتطبيقاتها، وذلك بهدف إنشاء "مجتمع أمن إقليمي" (regional security community)، ومن أبرز الأدوات المطلوبة لتحقيقه:

- 1- صياغة اتفاقيات أمن يتم من خلالها الاتفاق على مبادئ مشتركة
- 2- عقد حوارات أمنية بين دول الإقليم لتحديد المهتدات المشتركة واتخاذ إجراءات مشتركة إزاءها
- 3- إنشاء مؤسسات أمنية وغرف عمليات مشتركة
- 4- تشكيل نظم مشتركة لإحلال السلام أو المحافظة على السلام
- 5- تعزيز إجراءات بناء ثقة لمنع اندلاع الصراع
- 6- التزام الدبلوماسية والتواصل وليس الوسائل العسكرية لحل الخلافات

لا شك في أن عملية الإصلاح هذه ستتطلب جهداً كبيراً ومهارات أمنية عالية تتيح لقوى الثورة والمعارضة الدفع بثلاثة اتجاهات في آن واحد:

أولاً: وضع خطة شاملة لمعالجة المشاكل الأمنية الطارئة والملحة على الصعيد الأمني، والدفع باتجاه تحقيق الإصلاح الأمني من خلال مفاهيم "إصلاح القطاع الأمني" "SSR".

ثانياً: الدعوة إلى معالجة المخاطر الأمنية المشتركة من خلال نظم حديثة تملأ حالة الفراغ الأمني الناتج عن الأزمة السورية، بحيث تقوم على الاعتمادية المشتركة، وتسعى إلى إنشاء منظومات شاملة تحقق الأمن الوطني والأمن الإقليمي على حد سواء.

ثالثاً: تعزيز الوعي العام بالمخاطر الكامنة في إعادة إنتاج مؤسسات النظام القمعية على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، خاصة وأنه بات جزءاً أساسياً من منظومة أمنية معادية تنطلق من طهران وتتخذ من بغداد ودمشق وبيروت بؤر ارتكاز تعمل على تقويض سيادة

واستقلال دول المنطقة، وتنتشر الميلشيات العابرة للحدود وتثير الاحتقان الطائفي والتوتر المجتمعي.

ولا شك في أن إنشاء منظومة أمن إقليمية متينة سيفوت على الدول الطامعة فرص استغلال تدهور الأوضاع الأمنية وسوء العلاقات بين دول المنطقة لتعزيز النزعات الانفصالية، وبناء القواعد العسكرية الأجنبية، والسعي إلى الاستحواذ على ثروات المنطقة ومواردها، والعمل على مد شبكات الدفاع الصاروخي وأسلحة الدمار الشامل في موانئ المنطقة وقواعدها البرية والجوية.